

العسكري هذا المثال بكونه (سجعا في سجع) مضيقاً أنه أفضل الوجوه.^(١)

وقد حرص ضياء الدين بن الأثير على تحديد الشرط اللازم لتحقيق الترصيع، فألح على ضرورة بث الاتفاق الصوتي والوزني في كل أجزاء القرينتين، منتقداً ما ذهب إليه بعض العلماء الذين خالفوا حقيقة الترصيع - كما تمثلها هو - حين أجازوا اتفاق القرينتين في الجل لا الكل. ويبدو أن تشديد ابن الأثير على هذا الشرط جاء بدافع إبعاد بعض النماذج القرآنية عن أن تكون ترصيعاً، على اعتبار أن الترصيع - كما يتصوره - فيه زيادة تكلف، ومن هذا المنطق كان يلزم أن يجد سبباً لنفي الترصيع وما يستتبعه عن قداسة النص القرآني، سبباً يرد به أدلة من ذهب من البلاغيين إلى أن في كتاب الله تعالى شيئاً من الترصيع، فقد جعل الشرط السابق تكأة اعتمد عليها في دحض حجج المؤيدين لحضور الترصيع في النص القرآني، إذ يقول: "فأما قول من ذهب إلى أن في كتاب الله منه شيئاً ومثله بقوله تعالى: ﴿لَئِنْ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفَجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ فليس الأمر كما وقع له؛ فإن لفظة (لَفِي) قد وردت في الفقرتين معاً، وهذا يخالف شرط الترصيع الذي شرطناه [وهو أن تكون كل لفظة من ألفاظ الفصل الأول مساوية لكل لفظة من ألفاظ الفصل الثاني في الوزن والقافية] - لكنه قريب منه".^(٢) ولا يميل البحث إلى الاتفاق مع رؤية ابن الأثير في أمر هذا الشرط الذي وضعه لتحقيق الترصيع، فإن علماء البلاغة حينما ترخصوا في ضرورة حدوث التوازي الصوتي والوزني بين كل أجزاء القرينتين، واكتفوا بحضوره في بعضها إن لم يكن حاضراً في الكل فهم إنما كانوا ينطقون بما أملتته النصوص الأدبية التي تجسد فيها الوجهان معاً بما لهما من أساس واحد لا يصح معه إدراج أحد الوجهين تحت بنية بلاغية جديدة، أو ضرب الصفح عن أحدهما.

هناك -إن- عملية تتبع لحيز اشتغال السجع تدريجياً من الأقل فالأكثر، من حيز ضيق التوافق فيه لا يتجاوز الحرف الأخير من الفقرات، إلى نطاق أوسع يركز فيه البلاغيون على دوال الفواصل، ويتابعون ما قد ينضاف إلى التواطؤ الحرفي المذكور من تواطؤ وزني من شأنه أن يسهم في تكثيف الإيقاع، لا على مستوى الحرف الأخير، ولكن على مستوى اللفظة الأخيرة بكاملها.

(١) انظر: الصناعتين: الكتابة والشعر، أبو هلال العسكري، ص ٢٨٨.

(٢) المثل السائر، ابن الأثير، ج-١، ص ٢٥٨.